

يا عمال العالم، اتحدوا!



طريق البلشفية



عز الدين بن عثمان الجديدي

خطان: تجميل النظام شبه الاستعماري..

أم الفضاء عليه؟

تونس، 19 أفريل 2011

نشر النشر البلشفي العربي

تونس، حزيران 2012

تعتبر ثورة 14 جانفي، أو كما يفضل بعض الرفاق انتفاضة 14 جانفي، تراكما نضاليا هاما رفع من وعي الجماهير الكادحة من عمال وبطالين ومعلمين وفلاحين فقراء وعمق تجربتها النضالية ومنحها الثقة بأن إرادتها قادرة على هزم أجهزة النظام شبه الاستعماري البوليسية. ولا شك أن هذه الثورة دشنت مرحلة جديدة من النضالات الجماهيرية، ذلك أن ما يسمى بـ«الديمقراطية» أو حتى بعض «المكاسب» على مستوى الحريات العامة، هي في الحقيقة لا تتلاءم مع طبيعة نظام الاستغلال الرأسمالي شبه الاستعماري الشائد الذي لا يقدر على استيعابها والسماح بها لفترة طويلة.

وستعمل الإمبريالية وحلفائها المحليين البرجوازية الكبرادورية والملاكين العقارين الكبار على الاقتضاض على هامش الحريات التي فرضها ميزان القوى بعد 14 جانفي حتى تتوفر لنفسها أفضل الشروط لمواصلة النهب شبه الاستعماري والاستغلال الرأسمالي الوحشي.

1. حول طبيعة «نظام بن علي»

طلب منا بعض الرفاق الذين اطلعوا على مقال «حول مغزى ثورة 14 جانفي ومحام الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية الثورية في تونس» الذي نشر على صفحات موقع «الحوار المتمدن»، تقديم مزيد من التوضيح حول طبيعة «نظام بن علي». وبالفعل يعتبر هذا الموضوع ذو أهمية بالغة نظرا لتعلقه بالمسألة الوطنية أي إعطاء المسألة الوطنية أهمية مركزية في الثورة الديمقراطية المعادية للإمبريالية أم تهميشها واعتبارها مسألة ثانوية.

في الحقيقة هناك خطأ شائع حتى بين القوى الثورية يعتبر أن بن علي دكتاتور، لكن بعض القوى مثل حزب العمال الشيوعي التونسي لا يستعمل هذا الوصف من باب الصدفة أو الخطأ بل يستعمله بوعي تام وبانسجام مع أطروحاته الأساسية حول طبيعة المجتمع وطبيعة الثورة في تونس. وهو يستعمل هذا الوصف باستمرار في كافة كتاباته حتى قبل 14 جانفي بل ويستعمل في عديد الكتابات والنصوص مصطلح «النظام الدكتاتوري الفاشستي».

إن بن علي ليس دكتاتورا ينفذ أوامره في البلاد بل هو بيدق عميل للإمبريالية يطبق دكتاتورية الإمبريالية والمؤسسات الاستعمارية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، الحلف الأطلسي...). من الدكتاتوريين

حقا نذكر مثلا هتلر وموسيليني في ألمانيا وإيطاليا حيث نشأت الدكتاتورية في هذه البلدان نتيجة تطور داخلي أملى على الرأسمالية الاحتكارية فرض النظام الفاشي لقمع الثورة الاشتراكية وخوض الحرب من أجل إعادة اقتسام العالم. ومن الدكتاتورين أيضا بونابرت في فرنسا حيث فرضت حالة التوازن بين الطبقات المتصارعة اغتصاب رجل عسكري للسلطة من أجل فرض سيطرة البرجوازية التي لم تقدر على فرضها بالديمقراطية.

لقد تعمقت سياسة النهب الإمبريالي للموارد الطبيعية والاستغلال الرأسمالي شبه الاستعماري للموارد البشرية لتونس بعد انقلاب 7 نوفمبر 1987. فلم تمر أشهر على الانقلاب حتى تم إبرام عدد هام من الاتفاقيات الاستعمارية مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وإبرام اتفاقية «الشراكة» والتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي وتم وضع برنامج مكثف للخصخصة وتسريح أعداد ضخمة من العاملين في «القطاع العام».

وتفيد الوثائق والشهادات التي يصدرها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أن النظام التونسي كان ينفذ «بكل أمانة» شروط هاتين المؤسستين الاستعماريتين. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار المواد الأساسية في السوق العالمية ارتفاعا قياسيا غير مسبوق بفعل المضاربات الاحتكارية مما أدى إلى إفقار بل وتجويع الجماهير الكادحة خاصة في أشباه المستعمرات، وفي ديسمبر 2010 بالذات حين بدأت الاحتجاجات الجماهيرية على السياسة الاقتصادية شبه الاستعمارية في سيدي بوزيد، يضغط صندوق النقد الدولي في تقريره إلى «الحكومة التونسية» من أجل إلغاء دعم المواد الغذائية والمحروقات وإصلاح الضمان الاجتماعي، وهو ما شرع فيه بالفعل النظام العميل قبل فرار بن علي.

واشترك النظام العميل والدوائر المالية الإمبريالية في تزيف الحقائق الاقتصادية والتنويه بـ«النجاحات». وتسعى تلك الدوائر من وراء هذه الدعاية إلى التسويق للعملة الإمبريالية و«منافعها» والتدليل على أن التبادل الحر هو الآلية المثلى للقضاء على الفقر في البلدان المسماة بـ«النامية».

في الحقيقة كانت الجماهير في تونس تعيش تحت القمع البوليسي أبشع أنواع الاستغلال الرأسمالي شبه الاستعماري وسأته الأساسية الحكم بالبطالة المؤبدة والتمهيش على مئات الألوف من البشر وتمهيش أغلب جهات البلاد واف شرائح البرجوازية الصغيرة والفلاحين

وتدني أجور العمال وتركيز هشاشة مواطن الشغل وانهباء كلي للخدمات الصحية والتعليمية والتغطية الاجتماعية.

2. تجميل النظام شبه الاستعماري أم القضاء عليه؟

فقيرة
3.

إن المسألة المطروحة بعد 14 جانفي هي كيف ستتطور الأمور بعلاقة مع الهجمة الإمبريالية وحلفائها البرجوازية المحلية الكبرادورية والملاكين العقارين الكبار، هل ستمكن هذه القوى من الخروج من الأزمة وتضمن استمرار النهب والاستغلال الرأسمالي شبه الاستعماري؟

أشرنا في المقال «حول مغزى ثورة 14 جانفي ومهام الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية الثورية في تونس» إلى القوة المساومة التي تريد «الديمقراطية» دون ثورة ودون مشاركة الجماهير الثورية. هذه القوة، في الحقيقة، لا تتجاوز في أفقها السياسي بعض الحريات والانفتاح المراقب والمنظم من طرف النخبة السياسية الممثلة لمصالح الإمبريالية والبرجوازية الكبرادورية وكبار الملاكين العقارين.

أما بالنسبة للقوى الشيوعية والديمقراطية الثورية فلها مهام أخرى أكثر تجذراً وعليها مواصلة النضال الثوري من أجل تحطيم جهاز الدولة الكبرادوري شبه الاستعماري ونزع ملكية البرجوازية الكبرادورية وكبار الملاكين العقارين وتأميم المصانع والمؤسسات الأجنبية سواء كانت صغرى أو فروع للشركات متعددة الجنسيات، وإلغاء جميع الديون تجاه المؤسسات المالية الإمبريالية، وإلغاء جميع الاتفاقات المكرسة للوضع شبه الاستعماري مثل اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي واتفاقية منظمة التجارة الدولية... الخ.

وللوصول بالنضال الثوري إلى تحقيق هذه المهام الجليلة، كان المطلوب من الشيوعيين والقوى الديمقراطية الثورية تجذير نضال الجماهير بعد 14 جانفي والالتحام بتلك الجماهير وإبعادها عن تأثير القوى الرجعية والإصلاحية، وذلك على قاعدة مطالبها ومصالحها الطبقة وفق مهام وشعارات تعبوية تحظى بتعاطفها ودعمها.

فقيرة
4.

لكن أغلب القوى «اليسارية» التي تدعي الوطنية والديمقراطية والثورية سلكت نهجا مغايرا فبدل دعم نضالات الجماهير وتوسيعها وتجذيرها، «خافت» هي أيضا من «الفراغ السياسي» و«الانهيار الاقتصادي» و«الانفلات الأمني» وتخلت عن إضرابات العمال واعتصاماتهم ولم

تدعمها، ولم تعمل بجدّ على تكوين لجان محلية للثورة تضمّ العناصر الطليعية لحركة الجماهير، ولم تضع برنامجا ثوريا واضحا تتوحد عليه القوى الثورية. وعضوا عن ذلك انشغلت في المحادثات السياسية والمزايدات الثورية في وسائل الإعلام الرسمية وانصرفت جهودها للمفاوضات المشبوهة مع البيروقراطية النقابية وحركة النهضة الرجعية والأطراف «البرالية»، وتمخض ذلك عن عقد «القوى اليسارية» ممثلة في حزب العمال الشيوعي وحركة الوطنيين الديمقراطيين والوطد وحزب العمل الوطني الديمقراطي والتروتسكيين..الخ، حلقا في إطار ما يسمى بالمجلس الوطني لحماية الثورة يضم حركة النهضة الرجعية التي لا تعدو أن تكون سوى أحد الخيارات الإمبريالية-الكبرادورية للالتفاف على نضالات الجماهير ولضمان استمرار الاضطهاد شبه الاستعماري. ويضم الحلف أيضا سلسلة من القوى والجمعيات البرالية المساومة (البيروقراطية النقابية، المحامون، جمعية القضاة، الصحفيون..الخ.).

لنرى كيف يصف حزب العمال الشيوعي التونسي «مجلس حماية الثورة»:

«لقد اهتدت الثورة أخيرا بعد مرحلة من التردد والشك إلى توفير الأداة والمدخل لحسم الصراع الدائر بين إرادة استكمال الثورة وبين إصرار قوى الردة على إجهاضها... والمجلس هو المدخل لتسيير المرحلة الانتقالية تشريعا وتنفيذا عبر مراقبة الحكومة أو حلها وتعويضها بأخرى مقبولة من الشعب.»

ويضيف حزب الع الش مهددا الرئيس المؤقت:

«أما إذا خضع الرئيس إلى ضغوط حكومة الغنوشي (وكأنه بحاجة إلى هذه الضغوط؟) ورفض تشريع المجلس، فإن هذا الأخير سيضطر إلى أن يفرض مشروعيته بالقوة معتمدا على قبول الشعب به.»

وبالطبع لم يستطع حزب الع الش تنفيذ «تهديداته» بل الحكومة أو بفرض «مجلس حماية الثورة» بالقوة، إذ بمجرد إعلان فؤاد المبرع عن موعد انتخابات المجلس التأسيسي وإحداث «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة» حتى ارتمت أغلب مكونات هذا المجلس في تلك الهيئة وبدأت «تناضل» من داخل الهيئة فنراها تارة تلوم على الباجي قايد السبسي لعدم استشارتها في تركيبة الهيئة العليا وتخوض النقاشات المارطونية واصلة الليل بالنهار من أجل تغيير تركيبة هيئة أحدها أجهزة النظام الكبرادوري العميل. وتارة أخرى «تثور على

الحكومة» لإقالتها فرحات الراجحي وزير الداخلية السابق، وكأن هذا الأخير يشكل ضمانة لتحقيق الأمن الداخلي الديمقراطي الشعبي. وفي أحيان أخرى تنشغل بالاحتفالات بالحصول على التأشير للعمل القانوني وبمواصلة تجميع «المناضلين» دون أية وحدة نظرية وسياسية حقيقية.

5. فضيحة

في المقابل، أفرز الصراع عدة قوى شيوعية وديمقراطية ثورية تعمل على تجذير نضال الجماهير وتوسيعه من أجل انجاز الثورة الديمقراطية المعادية للإمبريالية. ونريد أن نشير في هذا الإطار إلى «الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية» التي أعلنت أنّها تتمسك بالنضال الثوري ضد الإمبريالية وحلفائها وتعمل على فضح القوى والأحزاب الإصلاحية.

ونحن إذ ندعم الخط السياسي العام الذي انتهجته هذه الجبهة (FPDP) فإننا ننبه إلى بعض النقائص في قراءاتها وممارستها سواء كجبهة أو بخصوص بعض أطرافها:

- لا يكفي أن تقتنع العناصر الثورية الطليعية بانتهازية بعض المجموعات والأحزاب «اليسارية» وارتقاءها في الإصلاحية، بل لا بدّ من إقناع الجماهير بذلك على قاعدة شعارات ومهام نضالية مرحلية مفهومة لها، أما تبني التكتيكات القصوى على أسس إيديولوجية بحتة ورفض المشاركة في النضالات على أساس تواجد القوى الانتهازية فيها، فيؤدي حتماً إلى عزلة القوى الثورية وترك الجماهير للقوى الإصلاحية. وهذا التمشي لا نلاحظه بوضوح في ممارسة الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

- بعض الأطراف داخل الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية تركز في هذا الظرف السياسي الهام بالنسبة للجماهير شعبنا الكادحة على الصراع الإيديولوجي وترويج مقالات قد تجر الحركة الثورية إلى صراعات إيديولوجية بحتة بمعزل عن الممارسة السياسية. من ذلك توجيه انتقادات وتشويهات ضد الرفيق ستالين من قبل «مازوم كايا» Mazum Kaypa أو مقال ناظم الماوي «لا حركة شيوعية ثورية دون ماوية» الخ.

- عدم الوضوح والضبابية في قراءة الصراع الطبقي الدائر لدى بعض أطراف الجبهة، من ذلك ما جاء على لسان السيد محمد علي الماوي في الحوار المتمدن (العدد 3331، 2011/4/9) من أن الإضرابات التي حصلت بعد 14 جانفي تندرج في إطار الصراع بين شرائح وكتل

النظام الرجعية. وحجته أن هذه الإضرابات حصلت في قطاعات لم تمارس الإضراب منذ مدة طويلة؟؟؟

نجيب السيد الماوي بأن الاستغلال الرأسمالي شبه الاستعماري الذي يتعرض له العمال في تونس، يخلق أرضية دائمة للاحتجاج والإضراب وأنّ ما كان يمنع الإضرابات هو القمع البوليسي ووشاية الشعب الدستورية والبيروقراطية النقابية التي تواطأت معها العديد من قوى «اليسار». وبالتالي من الطبيعي أن تتفجر نضالات العمال في شكل اعتصامات وإضرابات بعد 14 جانفي نتيجة تغير ميزان القوى مؤقتا لصالح الجماهير. وبدل أن يدعم «اليسار» نضالات العمال ويعمل على توسيعها وتجديدها، خضع للدعاية الرجعية حول «الفوضى الاقتصادية» أو ادّعوا مثل السيد الماوي أن وراءها أطراف رجعية.

3. حول البرجوازية الكمبرادورية

فقيرة

جاء على لسان السيد محمد علي الماوي في نفس المقال على الحوار المتمدن (العدد 3331، 2011/4/9) أن الانتفاضة أدت إلى افتضاح «أمر البرجوازية الكمبرادورية والجهاز البوليسي والحزبي المرتبط بها» ويضيف بأن «العديد من الساسة والإقطاعيين والبيروقراطيين النقابيين بقوا خارج دائرة الاتهام» ويمضي محمد علي الماوي في تحليله بالقول بأن الخاسر الأول هو الشرائح الكمبرادورية المنتمية لعائلة بن علي والطرابلسية ويبين كيف أن الشرائح الأخرى استفادت من الانتفاضة محاولة التستر والالتفاف على الثورة ويحدد هذه الشرائح في البيروقراطية العسكرية والبوليسية والإقطاع.

يبدو من ذلك أن السيد الماوي:

1- يحدّد البرجوازية الكمبرادورية في مجموعة اللصوص من عائلة بن علي وأصحابه؛

2- يعتبر أن محاولة الالتفاف على الانتفاضة تتم من طرف الإقطاع والمؤسسة العسكرية والبيروقراطية النقابية وحدها دون البرجوازية الكمبرادورية.

ورداً على هذا التحليل نجيب السيد محمد علي الماوي بأن البرجوازية الكمبرادورية طبقة اجتماعية رجعية وطفيلية نشأت وترعرعت في إطار النظام الاستعماري وشبه الاستعماري وهي مكونة من الرأسماليين الموجودين في القطاعات والمؤسسات المنعشة في إطار السياسات الإمبريالية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والشركات متعددة الجنسيات: أصحاب المؤسسات السياحية أو المساهمين فيها في إطار الشراكة مع شركات متعددة الجنسيات - أصحاب البنوك والمساهمين الكبار في رأسها، هذه البنوك التي تضطهد الفلاحين وصغار الموظفين وتستغل الأرباح لتمويل الاستغلال الرأسمالي شبه الاستعماري - أصحاب المؤسسات التصديرية الصناعية والتجارية الخاضعة والمرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات (مؤسسات الملابس والجلود والأحذية التي تستغل قوة العمل لصناعة موديلات وماركات عالمية، مؤسسات قطاع مكونات السيارات... الخ.) - الوكلاء التجاريين للشركات متعددة الجنسيات - المساهمون في المؤسسات المختلطة مع رؤوس أموال أجنبية، الخ...

هذه الطبقة البرجوازية الكمبرادورية ومن ورائها المؤسسات الإمبريالية تمارس الاضطهاد الرأسمالي شبه الاستعماري للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وتعيق التطور الاقتصادي والاجتماعي المستقل لتونس. هذه الطبقة لم تتضرر من ثورة أو انتفاضة 14 جانفي، وكل ما في الأمر أن عناصر قليلة منها فقدت ملكيتها (عائلة بن علي والطرابلسية) لفائدة الدولة العميلة التي تركز النظام الكمبرادوري شبه الاستعماري. وبالتالي لم يلحق الكمبرادور كطبقة اجتماعية أي ضرر على عكس ما يعتقد السيد الماوي وما زالت مهمة القضاء على البرجوازية الكمبرادورية على حالها لم ينجز منها شيئاً إطلاقاً. وهذه الطبقة تعمل بنشاط على الالتفاف على الثورة وهي التي تقود عملية الالتفاف والثورة المضادة بل أنها هي التي تقود عملية «الإصلاح» التي تجري منذ 14 جانفي عن طريق ممثلها المبرز والغنوشي والوزراء «النظيفين» و«المستوردين» من أوروبا في البداية و«أغليبتهم الصامتة»، ثم عن طريق الباجي قايد السبسي وشعار «هيبة الدولة».

إن حصر طبقة البرجوازية الكمبرادورية في المقربين من بن علي وأصحابه يفضي إلى القول بأن الرأسماليين الذين ذكرتهم أعلاه والذين يكرسون ويتمتعون من الوضع شبه الاستعماري هم شراخ أخرى للبرجوازية المحلية. ولعلّ السيد الماوي سيطرح علينا لاحقاً التحالف معهم باعتبارهم برجوازية وطنية؟؟

4. مهام نضالية عاجلة وتعبوية

فقيرة

من أجل تدعيم النضال الثوري للجماهير في اتجاه القضاء على الاضطهاد الإمبريالي شبه الاستعماري وحلفائه المحليين الرجوازية الكمبرادورية والملاكين العقارين الكبار. ومن أجل سدّ الطريق أمام القوى الانتهازية والإصلاحية التي تعمل على طمس الصراع الطبقي وجرّ الجماهير إلى الخضوع لنظام كمبرادوري شبه استعماري «مجمّل»، نطرح على القوى الثورية تبني الشعارات والمهام التالية:

- العمل على تكوين النقابات العمالية في كل المصانع والتجمعات العمالية؛
- دعم نضالات العمال كالإضرابات والاعتصامات والدعوة لها وتنظيمها من أجل تحسين الأجور وظروف العمل؛
- بحسب حالة المد الثوري، العمل على إحداث لجان الثورة في المصانع والمواقع العمالية وإحداث لجان محلية للثورة وضم عناصر مناضلة فيها من أصول عمالية وفلاحين فقراء وبطالين؛
- رفع شعار إلغاء الديون الخارجية وإلغاء الاتفاقيات شبه الاستعمارية مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي؛
- النضال بحزم ضد الأعداء الرئيسيين في الوقت الحاضر ممثلين في حركة النهضة الظلامية وحلفائها السلفيين الآخرين من جهة، والأحزاب «التجمعية» و«البورقبيية» المكونة على أنقاض التجمع المنحل وكذلك الأحزاب الكرتونية النوفمبرية من جهة أخرى. هذا النضال يجب أن يمس أوسع الجماهير كأن توزع منشور في التجمعات العمالية والأحياء الشعبية، الخ... وفي هذا الإطار ينبغي العمل على تكوين جبهة ديمقراطية واسعة ضدّ الهجمة الإمبريالية والرجوازية الكمبرادورية وكبار الملاكين العقارين.

عاشت الطبقة العاملة!

عاشت الثورة الديمقراطية المعادية للإمبريالية بقيادة الطبقة العاملة!

يا عمال العالم وشعوبه المضطهدة، اتحدوا!

أونيس 2012